

حزب العهد الديمقراطي

مقترحات الحزب
حول الهوية

مقترحات حزب العهد الديمقراطي

حول الجهوية

السيد الرئيس المحترم،

السادة والسيدات أعضاء اللجنة الكرام،

بادئ ذي بدء نلتبس منكم بتقديم أسمى عبارات الشكر والامتنان إلى السادة العالية بالله جلالة الملك محمد السادس أعزه الله على إشراك حزبنا في المشاورات الموسعة حول موضوع الجهوية الذي يحظى في حزبنا ببالغ الأهمية.

كما يطيب لنا بهذه المناسبة أن نهنئكم السيد الرئيس والسادة أعضاء اللجنة الموقرة على الثقة المولوية الغالية متمنين لكم التوفيق والنجاح في مهمتكم.

السيد الرئيس،

مباشرة بعد الخطاب الملكي السامي يوم 3 يناير 2010 بادر المكتب السياسي لحزبنا إلى تكوين لجنة وكل لها مهمة التفكير وإبداء الاقتراحات في موضوع الجهوية الذي نعتبره في حزب العهد الديمقراطي من القضايا الوطنية المصيرية التي ترهن مستقبل البلاد ونعتبره من الأوراش الأساسية للتنمية المستدامة ولتقدم وازدهار بلادنا التي تتطلب مساهمة الجميع.

تتكون لجنة حزب العهد الديمقراطي من الإخوة الماثلين أمامكم:

- السادة:

- السيد أحمد بعناني مهندس دولة وعضو المكتب السياسي، برلماني ورئيس جماعة سابقا، وعضو المجلس الإقليمي لوزان حاليا.
- السيد عبد الموجود الدكالي متصرف ممتاز سابقا بوزارة التعليم العالي، نائب برلماني ورئيس جماعة وعضو المكتب الإقليمي والجهوي لجهة الرباط سلا زمور زعير سابقا، وعضو المكتب السياسي للحزب.
- السيد محمد عدنان مقاول في الميدان الصناعي، نائب برلماني ونائب عمدة الدار البيضاء سابقا، عضو بالجهة والمقرر العام للميزانية بجهة الدار البيضاء حاليا، وعضو المكتب السياسي.
- السيد مرزوق أحيدار مقاول في الميدان الصناعي، نائب برلماني سابق، الكاتب العام للنقابة الديمقراطية للشغل، وعضو المكتب السياسي للحزب.
- السيد ميلود عبوز محام، عضو المكتب السياسي للحزب، وفاعل جمعوي بالخميسات.

إن الحديث عن إعطاء تصور للجهوية أو تقديم اقتراحات وحلول بشأنها لا يمكن أن يستقيم إلا بمعرفة الوضع الحالي الذي يعيشه المغرب بمختلف جهاته الستة عشر (16) وعلى هذا الأساس ارتأينا من خلال هذا العرض أن نسلط الضوء على المشاكل والإكراهات التي تعاني منها الجهات انطلاقا من تجربتنا الميدانية كمنتخبين وطنيين وجهويين ومحليين.

1- الوضعية الحالية للجهات:

بعد إحداث الجهات الستة عشر سنة 1997 لاحظنا آنذاك ونحن بالبرلمان ارتجالية في عدم التجانس بين الجهات حيث لم تراعى الخصوصيات الثقافية، الجغرافية، الاقتصادية، وحتى أسماء الجهات، ومن خلال ممارستنا الفعلية داخل مجالس الجهات بربروع المملكة يمكن لنا أن نستخلص الملاحظات الآتية:

- كثرة المجالس المنتخبة داخل جهة معينة وهي:

■ المجلس البلدي والمجلس القروي؛

■ المجلس الإقليمي ومجلس العمالة؛

■ مجلس وحدة المدينة؛

■ مجلس الجهة.

وهذه المجالس لها اختصاصات متداخلة وصلاحيات محدودة الشيء الذي يحد من فعاليتها ويشل عملها.

- نوعية المنتخبين ونمط الاقتراع لمجلس الجهة:

إن المنتخبين الذين يعتبرون هم النخب السياسية المعهود لهم بتدبير الشأن المحلي للجهة وبالتالي فهم النواة الأساسية التي يجب أن تحظى بأولوية الإصلاح، ذلك أن المهمة الجسيمة الملقاة على عاتقهم لا تتناسب في أغلب الأحيان مع وضعيتهم ومؤهلاتهم سواء السياسية أو الثقافية أو العلمية أو الاجتماعية. إن أغلب هؤلاء يصلون إلى مجالس الجهات عن طريق انتخابهم من طرف مستشاري الجماعات البلدية والقروية التي هم أعضاء بها وذلك في إطار الصفقات المبرمة أثناء تأسيس مكاتب البلديات والجماعات.

- الموارد المالية للجهات:

تعتبر ميزانية الجهات هزيلة لا ترقى إلى المستوى المطلوب ولا يمكن لها أن تتمكن من إنجاز مشاريع تنموية كبرى وهو الهدف الأساسي من إحداث الجهات.

الجهة لا تتوفر على أطر إدارية وتقنية كافية، كما أن ضعف التكوين والإمكانات يحول دون اضطلاعها بمهامها في البرمجة وتهيئ المشاريع التنموية.

- الصلاحيات والاختصاصات:

من الملاحظ أن الرئيس ومكتب الجهة ومجلسها لهم صلاحيات محدودة بالمقارنة مع سلطة الوصاية التي وكل لها النظام الحالي مهمة الأمر بالصرف والتدبير.

- العالم القروي لم يستفد من هذه التجربة وظل في حالة عزلة.

رغم كل هذه الاختلالات السالفة الذكر تبقى هذه التجربة تحمل في طياتها بعض الجوانب الإيجابية كونها تجربة ديمقراطية فتحت باب الولوج إلى مفهوم اللامركزية الذي نادى به صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وحفظه، والذي يمكن أن نعتبره كمنطلق نحو جهوية حقيقية ترسخ الديمقراطية المحلية التي ستوظفها الجهوية لخدمة الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

وانطلاقاً من هذه التجربة التي ناهزت قرابة عقد من الزمن يمكن لنا إن سمحتم أن نوجز وجهة نظر حزبنا في الاقتراحات الآتية.

2-الاقتراحات:

- التقسيم الجهوي:

لقد اعتمدنا في اقتراحنا للتقسيم الجهوي على الخصوصيات التاريخية، الجغرافية، الثقافية، والاقتصادية، من أجل تقسيم عقلاي يستجيب لمتطلبات الساكنة في إطار مغرب موحد ومتكامل متضامن ومنسجم اجتماعيا وثقافيا مع التوجيهات الملكية السامية لمولانا أمير المؤمنين حفظه الله وأيده.

إن الهدف من الجهوية ليس خلق مغرب "فيدرالي" أو استنساخ تجربة دولة معينة بقدر ما هي تحصيل حاصل لمسيرتنا التاريخية للأمة المغربية بروافدها العربية الأمازيغية والحسانية. ولهذا نقترح تقليص عدد الجهات من 16 إلى 9 جهات، ستجدون طيه خريطة مفصلة للجهات وهي:

- **جهة الصحراء المغربية:** وتضم كل من أقاليم وعمالات: العيون- بوجدور- السمارة- الداخلة- أوسرد، هذه الجهة التي لا يجادل أحد في استجابتها للمعايير السالفة الذكر.

- **جهة الشمال:** طنجة- تطوان- الفنيدق- الشاون- العرائش- وزان- الحسيمة- الناظور- الدريوش، تستجيب كسابقتها للمعايير المذكورة ولها كذلك منفذ بحري.

- **جهة الشرق:** وجدة- بركان- تاويرت- جرادة- فكيك- كرسيف- تازة.

- **جهة سايس:** فاس- مكناس- تاونات.

- جهة الأطلس: الخميسات- الحاجب- صفرو- خنيفرة- إفران- بولمان- الراشدية- ميدلت- بني ملال- أزيلال.
- جهة مراكش تانسيفت: قلعة السراغنة- مراكش- شيشاوة- بن كير- الحوز- الصويرة- آسفي.
- جهة الدار البيضاء الكبرى: الدار البيضاء الكبرى- المحمدية- بن سليمان- خريكة- سطات- الجديدة- برشيد.
- جهة الرباط: الرباط- سلا- الصخيرات- تمارة- القنيطرة- سيدي سليمان- سيدي قاسم.
- جهة سوس: أكادير- تارودانت- ورزازات- تزنيت- طاطا- كلميم- طانطان.

انطلاقا من غيرتنا الوطنية وتشبثنا كذلك بالوحدة الوطنية لا يمكننا اليوم أن نغض النظر عن وضعية المدينتين المحتلتين سبتة ومليلية وكذلك الجزر الجعفرية ولا يمكن لنا إلا أن نقترح إدراجها في جهة الشمال السالفة الذكر، وجهة الشرق.

- تشكيل مجلس الجهة:

إن المجالس تعيش مشاكل فيما يخص تدبير المجال الترابي لذا نقترح أن تكون دراسة تصاميم التهيئة من اختصاص رؤساء الجهات وتبقى المصالح المركزية مشرفة على تطبيق سياسة الدولة في هذا الميدان.

يعتبر مجلس الجهة بمثابة برلمان جهوي يمكن له سن القوانين شريطة أن لا تكون منافية للدستور وقانون الجهة.

يتكون مجلس الجهة من أعضاء بحكم القانون وأعضاء منتخبون.

- أعضاء بحكم القانون:

- النواب البرلمانين التابعون للجهة؛
- رؤساء الهيئات المهنية للجهات؛
- نقيب المحامين للجهة؛
- رئيس الهيئة الجهوية للأطباء؛
- رئيس الهيئة الجهوية للصيادلة؛
- رئيس الهيئة الجهوية للمهندسين؛
- رؤساء الغرف المهنية الجهوية؛
- ممثل واحد للجمعيات الرياضية تحدد كيفية انتخاب بمرسوم؛
- ممثل واحد عن رؤساء المجالس العلمية للجهة؛
- ممثلة واحدة عن الجمعيات النسوية الناشطة بالجهة؛
- ممثل واحد عن جمعيات الأشخاص المعاقين؛
- ممثل واحد عن جمعيات المهاجرين بالخارج؛
- ممثل واحد عن عمداء الجامعات بالجهة.

- أعضاء منتخبون:

العدد يحدده القانون على حسب عدد سكان الجهة، ينتخبون بالاقتراع الفردي المباشر على صعيد دوائر تحدد بمرسوم (الدوائر الإدارية الحالية) ويشترط في المترشح للجهة: أن يدلي بتركية حزب سياسي، وأن يقدم برنامجا من أجل تنمية الجهة مصادق عليها من طرف هيئاته السياسية.

- المكتب المسير:

يتكون المكتب المسير من الرئيس ونوابه الموكولة لهم تسيير القطاعات.
ينتخب الرئيس والمكتب المسير من طرف أعضاء الجهة لمدة (5 سنوات).
- لا يمكن أن يتقدم إلى الرئاسة أو عضوية المكتب المسير إلا الأعضاء المنتخبون.

اختصاصات الرئيس:

نعتقد في حزبنا أنه في بداية هذه التجربة يستحسن أن يكون العمل تشاركيا بين الرئيس وممثل سلطة الوصاية، لأن الهدف هو تحقيق تنمية مستدامة، وبذلك يستلزم إشراك الجميع وتكاثف الجهود في خدمة المصلحة العامة.

ومن أجل هذا يوقع الرئيس إلى جانب والي الجهة في جميع الوثائق والقرارات التي تم المشاريع التنموية الجهوية.

- اختصاصات النواب:

يختص كل نائب من نواب الرئيس بالقطاعات التي تم الجهة، ويتم انتخابهم من طرف أعضاء مجلس الجهة بالأغلبية المطلقة وعلى أساس قطاع محدد ولمدة 5 سنوات.

يمكن للمكتب المسير إحداث لجنة مختصة في المجالات التي تم الجهة يحدد عددها بنص تنظيمي.

إن الهدف من هذا الاقتراح هو تشكيل مكتب مؤهل مسؤول ومنبثق من انتخابات ديمقراطية بعيدة عن الشبهات والانزلاقات.

- موظفو الجهة:

نقترح إصدار قانون خاص بموظفي الجهة.

- المؤسسات والهيكلة داخل الجهة:

لإنجاح مفهوم الجهوية يتعين على السلط المركزية التنازل الكلي والفعلي عن بعض صلاحياتها لصالح الجهات، مع الاحتفاظ على الصعيد المركزي بالصلاحيات ذات الصبغة الوطنية.

ونعتقد أن القطاعات التي يمكن تحويلها إلى الجهات هي الآتية:

- التعليم؛
- الصحة؛
- التجهيزات الأساسية؛
- الصناعة والتجارة؛
- التعمير والإسكان؛
- الشبيبة والرياضة؛
- الفلاحة والصيد البحري؛
- السياحة؛
- الطاقة والمعادن؛
- النقل؛
- الجماعات المحلية؛
- التكوين المهني؛
- المالية.

ومن أجل هذا يتطلب إحداث مندوبيات جهوية لهذه القطاعات تعمل أطرها تحت المسؤولية المباشرة لمجلس الجهة.

ويتطلب منها إمدادها بالمستندات والوثائق والبرامج المزمع إنجازها بالجهة من طرف المجلس.

كما أننا نعتقد أن القطاعات الآتية ستبقى من مسؤولية السلطة المركزية:

■ الأمن والدفاع الوطني؛

■ العدل؛

■ الشؤون الإسلامية والأوقاف؛

■ الشؤون الثقافية؛

■ الخارجية والتعاون؛

■ التخطيط؛

■ الداخلية.

أما فيما يخص قطاع المالية، فإنه نظرا لأهميته وتشابك مهامه، فإننا نقترح دراسته بتشاور مع الجهات المعنية، وخاصة في ميدان التحصيل الضريبي، الجمارك، الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والخزينة العامة.

- الميزانية الجهوية:

تحدد لكل قطاع تابع للجهة ميزانيته في التسيير والاستثمار طبقا لمتطلبات القطاع.

- تغيير دورة الحساب الإداري للجهة من شهر يناير إلى شهر فبراير للتمكن من ضبط الحسابات في وقت كافي.

- خلق الثروة والتنمية المستدامة:

يضع مجلس الجهة برنامجا تنمويا يراعي فيه الحاجيات الضرورية للجماعات المحلية التابعة له حسب منظور شمولي يراعي التنمية للجهة بأكملها.

- مراقبة أجهزة الجهة:

المجلس الجهوي للحسابات هو الذي له الحق في المراقبة للحفاظ على المال العام ومراقبة حسن التدبير.

- التعويض عن المهام:

تعويض الرئيس ونوابه عن المهام لا يقل عن تعويض ممثلي الدولة في القطاعات التي يتحملون مسؤولياتها.

لتكون بهذا المشروع المصادقية وبداية سليمة نقترح إعادة الانتخابات حسب التقسيم الجديد.

وختاما لقد استعرضنا المحاور الأساسية من أجل بناء جهوية حقيقية ونحن تحت تصرفكم من أجل معلومات إضافية.

وفقكم الله لما فيه خير للصالح العام

ونشكركم على حسن الإنصات والسلام.

الإيظ الإط لنيي

